ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الـــردع

مفهوم استراتيجي

في مواجهة تحديات معاصرة

الـــردع

مفهوم استراتيجي

في مواجهة تحديات معاصرة

الــردع:
مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة

المدير العام:

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي:

د. عبد المنعم سعيد

تحرير :

د. رغدة البهي

منسق عام:

أميرة طارق

إخراج فني:

أحمد حسني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الردع: مفهوم استراتيجي في مواجهة تحديات معاصرة

رقم الإيداع: ٢٠٢١/٢٦٣٤١

الترقيم الدولي: 5 - 7 - 86012 - 977 - 978

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 تقديم: تغير طبيعة الردع النووي والتقليدي في البيئة المعاصرة 04
د. رغدة البهي

2 الردع: المفهوم والافتراضات والإشكاليات 10
د. رغدة البهي

3 الردع الاستراتيجي الشامل في مواجهة التحديات المعاصرة 20
د. إسراء أحمد إسماعيل

4 المحددات النفسية للردع ودورها في سد الفجوات المفاهيمية والعملية 30
د. عزة هاشم

5 الحرب الهجينة: سبل مستحدثة لردع تهديدات غير تقليدية 42
د. شادي عبد الوهاب منصور

6 آليات تحقيق الردع في الفضاء السيبراني 52
د. إيهاب خليفة

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

تقديم

تغير طبيعة الردع النووي والتقليدي في البيئة المعاصرة

— د. رغدة البهي

تزخر البيئة الدولية المعاصرة بالتهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وهو الأمر الذي انعكس، بشكل أو بآخر، في عدد من المفاهيم (مثل: الحرب السيبرانية، والحرب الهجينة، وحروب الهوية، والحروب الثقافية، وغير ذلك). وهو ما يعني أن التهديدات غير التقليدية بلغت من الضراوة ما يرقى إلى حد الحروب، ولكن مع الأخذ في الاعتبار بجملة من التغيرات التي طرأت عليها، وفي مقدمتها: تغير أطراف الحروب ليخوضها الدول والفاعلون من غير الدول على حد سواء، وتغير ساحتها لتستهدف المجتمعات والشعوب من الداخل، وتغير أدواتها لتوظف الفضاء السيبراني والأدوات الإعلامية وغير ذلك؛ ما يعني -في مجمله- أن ردع تلك التهديدات بات ضرورة حتمية.

أولًا- تغير طبيعة الردع النووي:

ارتبط الردع منذ نشأته بالتهديدات التقليدية، وإن تزايدت أهميته في مرحلة الحرب الباردة؛ لأنه حال دون اندلاع حرب عسكرية طاحنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ حيث هدف الردع في تلك المرحلة إلى الحيلولة دون اندلاع حرب نووية، غير أن ذلك أخذ في التغير بفعل إقدام الولايات المتحدة على تطوير أسلحة نووية محدودة قابلة للاستخدام. ومع تضاؤل احتمالات الحرب النووية، يصبح الهدف الأكبر للردع هو إدارة المخزون النووي، وضمان عدم إساءة استخدامه. وأيًا كان عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، تسعى تلك الدول كافةً إلى دمج قدراتها النووية بقدراتها التقليدية، في إطار شامل للردع تجد الجيوش وسيلة لتطبيقه على المستوى العملي.

وبعبارة أخرى، بُني المنطق التاريخي للردع على أن امتلاك دولتين للسلاح النووي، من شأنه أن يردع كلتَيْهما عن شن الحرب، فيزداد الاستقرار في الوقت الذي يزداد فيه عدد الدول المالكة للسلاح النووي، غير أن بعض مالكي الأسلحة النووية لا يسعون إلى الردع، بل إلى توظيف تلك الأسلحة على نطاق واسع بمجرد فشله في تحقيق الأهداف التي يرجوها. كما تصدى الردع النووي للإرهاب النووي، واكتسبت الأسلحة النووية مهامَّ جديدةً، كردع الهجمات المحتملة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، ومنع القوى الإقليمية من تحدي الولايات المتحدة وحلفائها. وبعبارةٍ أخرى، تعددت دوافع تطوير الترسانات النووية الجديدة، واستكشاف واستحداث قدرات جديدة للأسلحة النووية (الخيارات المرنة للاستخدام النووي).

ولا شك في تحول عقيدة القوة المضادة إلى "سياسة الحد الأدنى من الردع"، الذي من شأنه أن يجعل الانتقام عقب التعرض لهجوم نووي هو المهمة الوحيدة للأسلحة النووية، فضلًا عن التحول من ردع القوى العظمى إلى ردع الفاعلين الإقليميين، ومن الردع بالعقاب إلى الردع بالإنكار، إلى حد إعادة النظر في مفهوم التدمير المتبادل المؤكد، والتحول من النهج القائم على التهديد إلى النهج القائم على القدرات، الذي يسعى إلى تطوير القدرات ضد التهديدات المحتملة الحالية والمستقبلية.

وتكشف البيئة المعاصرة تحولًا من استراتيجية "ردع واحد يلائم الجميع" إلى أنواع متباينة من الردع، تتمايز باختلاف كل حالة على حدة، ليعالج الردع بذلك حالات بعينها (مثل: الشبكات الإرهابية، والدول الطامحة إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك). فلا يمكن تحقيق التدمير والردع المؤكّدَين من جانب واحد بالأسلحة النووية فحسب، بل بالأسلحة الاستراتيجية التقليدية التي يمكنها أن تستهدف أصول العدو من أسلحة الدمار الشامل بضربة دقيقة أيضًا، ناهيك عن الافتقار إلى الاستثمار في البنية الأساسية، سواء البشرية أو المادية، التي يعتمد عليها السلاح النووي. ولذا، فإن مصداقية الردع النووي ستتآكل في المستقبل المنظور ولا بد. وما يدلل على ذلك، عدم القدرة على تجربة الأسلحة النووية من أجل ضمان سلامتها أو مصداقيتها.

وبوجه عام، تكشف مراجعة الردع الأمريكي عن تحديد الغرض من امتلاك الردع النووي في ردع أي هجوم نووي على الولايات المتحدة أو حلفائها أو شركائها؛ ما يعكس ما تُسمى الضمانات الأمنية السلبية، بمعنى أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية إذا هاجمتها دولة -سواء بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية- ما دامت تلك الدولة غير نووية، وفي امتثال تام لالتزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار. ولم يعد الردع الأمريكي الموسع كافيًا لضمان أمن أوروبا مع تزايد التهديدات الأمنية التي تتعرض لها من جراء تنامي العمليات الإرهابية، فلم يعُد ممكنًا الاعتماد على الضمانات النووية الأمريكية وإغفال القوة الأوروبية التقليدية.

وتقدم الصين بدورها مفاهيمَ جديدةً؛ يأتي في مقدمتها "الردع الوجودي"، بمعنى أن جزءًا صغيرًا من القوة الانتقامية الصينية سيظل صامدًا عقب الهجوم للانتقام. ويختلف ذلك عن الردع في بعدَيْن: أولهما أن الردع يتطلب إمكانية الانتقام بدلًا من ضمان الانتقام. وثانيهما أن الردع يتطلب قوة انتقامية نووية صغيرة فقط بدلًا من القوة الانتقامية الضخمة. ومن الممكن أن يؤدي الردع والاعتماد على الأسلحة النووية إلى زعزعة الاستقرار وخلق سباق تسلح، وهو ما تقدمه حالة كوريا الشمالية من تكرار تهديداتها، لتسفر عن زعزعة الاستقرار بفعل سوء التقدير، وخلق سباق تسلح في شمال شرق آسيا. فيما تقدم حالة إيران ما يُسمى "الردع القائم على الدمار الشامل والمتبادل"؛ فالحصول على الأسلحة النووية يجعل الدول المتصارعة أكثر حذرًا في تعامل بعضها مع بعض، ويقلل من احتمالات الحرب بينها كلما زادت القدرات الدفاعية والرادعة.

وتقدم الحالة الروسية مفهومًا هامًا وهو "الضرر المحدد سلفًا"؛ إذ يختلف هذا المفهوم عن مثيله في فترة الحرب الباردة، في فكرة الضرر غير المقبول؛ فلا يفترض المفهوم ضررًا واسع النطاق للمهاجم. وبدلًا من ذلك، يعرف الضرر من خلال مصالح الخصم والفوائد المتوقعة من الصراع. فلم تعد روسيا ترى الردع الاستراتيجي (القائم على القدرة على إلحاق أضرار غير مقبولة للقوى الكبرى) محوريًا لاستراتيجيتها الأمنية. ومن التحولات البارزة التي طرأت على الردع أيضًا اعتماده على القوة التقليدية، جنبًا إلى جنب مع الدفاع الصاروخي؛ ما يعكس تكييف خصائص الأسلحة النووية مع التهديدات الجديدة.

ثانيًا- تغير طبيعة الردع التقليدي:

لا شك في أنه قد تغيرت أهداف الردع، وطبيعة الخصم المستهدف ردعه، بل القدرة على الردع أيضًا، والسياق الذي يعمل في إطاره كذلك؛ فقد تصدى الردع في المراحل المتعاقبة من تطوره لعدد من التهديدات التقليدية، بيد أنه بات مُطالَبًا بالتصدي للتهديدات التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. ولم يعد الردع يعتمد على تقييم قدرات الخصم فحسب، بل على تقييم نواياه أيضًا، وهو الأمر الذي تتزايد صعوبته بالنظر إلى عدم إتاحة المعلومات الكافية عن الخصم، وتبني الأخير خطابًا قد لا يعكس تفكيره الاستراتيجي بالضرورة. والردع بطبيعته يكتنفه الغموض؛ فما قد يعتبره طرف ما دفاعيًا، قد يفهمه الطرف الآخر على أنه هجومي عدواني.

ويمكن القول إن الردع لم تتغير طبيعته فحسب، بل تغيرت علاقات القوى الكبرى أيضًا بالمقارنة بما كان سائدًا في فترة الحرب الباردة، وكل منهما دالّة في الآخر؛ بمعنى أن التغير في أحدهما لا بد أن يُصاحبه تغيرٌ في الآخر. فقد أدّى الاعتماد المتبادل إلى ارتفاع تكلفة الحرب العسكرية، فانخفضت جدواها كآلية لحل الخلافات بين الدول، غير أنها لا تزال تتمتع بجدواها كآلية فاعلة في التهديد والردع. كما بات الأخير دالة في عدد من العوامل الداخلية؛ منها: طبيعة الأنظمة السياسية للقوى الكبرى، ومدى انخراطها في المؤسسات الدولية التي أنشأتها الديمقراطيات الغربية. ولعل نجاح أو فشل الردع في تحقيق أهدافه رهن بهذا المفهوم، ورهن أيضًا بالكيفية التي ستتغير بها علاقات القوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

وتتعدد المتغيرات التي تؤثر في علاقة الرادع والمرتدع لتشمل: المعلومات، والقيادة السياسية، والعواطف، والعقل البشري، والدين والقيم، والثقافة؛ إذ يخلق تباين الثقافات الاستراتيجية أطرًا قيمية مختلفة؛ فالقادة الذين ينتمون إلى ثقافات الشرف، على سبيل المثال، من المرجح أن يلجئوا إلى التصعيد ردًا على التهديدات التي يواجهونها بعيدًا عن حسابات المكسب والخسارة،

وفي اتجاه مضاد للعقلانية؛ ما يزيد صعوبة ردعهم. وبوجه عام، تحدد ممارسة الردع من هو الفاعل العقلاني، على نحو يؤثر في سلوك الفاعلين، كما يؤثر خطاب الردع في تشكيل معرفة الفاعلين، ويحدد كيفية تواصلهم وتصرفاتهم.

ولم يعد الفاعل العقلاني ينصرف إلى الدولة القومية فحسب، بل تصدى الردع كذلك للفاعلين من غير الدول، وإن كان من الضروري التفرقة بين توظيف الردع لمواجهة الأهداف والأدوات التي تنتهجها الجماعات الإرهابية لمنع الإرهاب أو القضاء عليه من ناحية، وبين كونه وسيلة للحد من نجاح عملية إرهابية أو هجوم إرهابي محتمل من ناحية ثانية؛ فمن المرجح تزايد فاعليته في الحالة الأخيرة بالمقارنة بالأولى.

وقد قدّم ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول طرقًا مبتكرةً لكيفية الردع، سواء "الردع غير المباشر" (أي من خلال الضغط على أطراف ثالثة تُسهل الإرهاب وتحتضنه بدلًا من ردع الإرهابيين أنفسهم) أو "الردع بالإنكار" (أي من خلال درء أو تقليل الضرر المتكبد في حالة الهجوم الإرهابي على سبيل المثال، ومن ثم التخفيف من آثاره المحتملة) أو "الردع بالعقاب" (أي من خلال تحديد أهداف ذات قيمة عالية تجعل القيادات الإرهابية الأكثر تطرفًا تحسب التكاليف والفوائد المحتملة) أو "الردع التكاملي الثلاثي" (أي استخدام دولة واحدة للتهديدات والعقوبات ضد دولة أخرى لردع الفاعلين من غير الدول عن شن هجمات من أراضي تلك الدولة الأخرى).

ويمكن للدول أن تواجه الفاعل العنيف من غير الدول بمفردها، أو قد تتعاون مع حكومات الدول الأخرى للمزج بين القوة والدبلوماسية (أي الدبلوماسية القسرية). ورغم أن جمع المعلومات الاستخباراتية لا يُعد رادعًا في حد ذاته، فإنه عامل مساعد في تطوير خيارات أخرى عسكرية رادعة. ويمكن للإطار القانوني الفاعل أن يُؤتيَ ثماره في ردع عنف الفاعلين من غير الدول من خلال ردع مَن يعاونهم أو يُسهل أنشطتهم.

كما تلعب المواجهات الأمنية التي تعتمد على الأداة العسكرية دورًا هامًا في مواجهة التنظيمات الإرهابية بفعل عدد من الأسباب؛ أهمها إظهار قدرات الدول المادية على ردع من يخترق أمن المجتمع، وتحقيق الردع الخاص للإرهابيين ومن على شاكلتهم، من خلال إرسال رسالة مفادها أن الدولة في حالة من الجاهزية ضد أي تهديد لها، ناهيك عن تحقيق "الردع العام" من خلال تأكيد سيف الدولة وسلطان الشرعية للتصدي لمن يفكر في اختراق أمن المجتمع.

وهـو مـا يُؤكـد أن اسـتخدام القـوة العسـكرية الفعـلي لا يعـد فشـلًا للـردع، بـل أضحـى –عـلى النقيـض– ضـرورة لضمـان فاعليتـه، وبخاصـة إذا كان الهـدف يتطلـب أمـدًا زمنيًا ممتـدًا. ولا بـد أن يكـون الـردع أداة مكملـة تدعـم النظـام القانـوني الـدولي لمكافحـة الإرهـاب والانتشـار النـووي، بحيـث يضغـط عـلى حكومـات الـدول الأعضـاء المتعاطفـة مـع الإرهـاب، أو الـتي تُحـرض عليـه، ويلاحـق مـن يشـجعون التخصيـب النـووي والإرهـاب، ويقطـع الإمـدادات مـن المنبـع.

ويتطلـب الـردع السـيبراني بـدوره تطبيـق طـرق وأسـاليب جديـدة، وإعـادة تكييـف مفاهيـم الـردع التقليديـة لتتناسـب مـع ذلـك المجـال الجديـد. وعـلى التطبيـق العمـلي لاسـتراتيجية الـردع السـيبراني أن يشـمل إزالـة أي مـلاذ آمـن للخصـوم، وتحديـد المسـموح وغيـر المسـموح بـه في الفضـاء السـيبراني، وفـرض التكاليـف، وإنـكار الفوائـد، وحمـل الخصـم عـلى ضبـط النفـس.

ويقـدم الـردع السـيبراني عـددًا مـن المفاهيـم الحديثـة نسـبيًا عـلى صعيـد نظريـة الـردع؛ أهمهـا "الـردع السـلبي" (المتمثـل في عـدم فعـل أي شي مباشـر ضـد الخصـم، مـع تطويـر الأنظمـة الأمنيـة باسـتمرار)؛ فمـن شـأن الـردع السـلبي أن يرفـع تكاليـف أي هجـوم سـيبراني في المسـتقبل؛ مـا يقلـل فـرص حدوثـه. ويظـل السـبيل الأمثـل توسـعة مفهـوم الـردع الكلاسـيكي كي يتلاءم مـع الـردع السـيبراني؛ إذ يختلـف الـردع في عصـر المعلومـات كثيـرًا عنـه في عصـر الحـرب البـاردة؛ حـين اعتمـد عـلى التهديـد باسـتخدام أسـلحة الدمـار الشـامل. فقـد تميـزت فـترة الحـرب البـاردة بقلـة عـدد الـدول المالكـة للسـلاح النـووي، عـلى عكـس الـدول الـتي تسـعى إلى تطويـر أسـلحتها السـيبرانية. كمـا يتعـارض غمـوض الـردع السـيبراني مـع وضـوح الـردع النـووي؛ فالحديـث عـن الـردع السـيبراني بـات أكثـر مرونـةً، وتضـمّن اقترابـات مختلفـة نظـرًا إلى الاختـلاف الجـذري بيـن الهجمـات السـيبرانية والتقليديـة.

فعـلى الـردع السـيبراني التصـدي لمختلـف الطـرق الـتي يحـدث بهـا الاختـراق، أو تُشـن بهـا الهجمـات السـيبرانية. لـذا، يجـب تبـني مفهـوم واسـع مـن الـردع يسـتخدم نهجًـا شـاملًا لدمـج كل عناصـر السـلطة الوطنيـة

والدبلوماسية والعسكرية والقانونية؛ لتعزيز أمن المعلومات، وخلق حالة من عدم اليقين في أذهان الخصوم حول فاعلية أي نشاط سيبراني، وزيادة تكاليفه وعواقبه. كما بات ضروريًا تطبيق الردع من خلال فرض التكلفة للتأثير في حسابات المكسب والخسارة بالجمع بين القدرة والرغبة في الرد على الهجمات السيبرانية، على نحو يتسق مع أحكام القانون الدولي، بحيث لا تقتصر تلك التدابير على إنفاذ القانون، بل تشمل فرض عقوبات على المهاجمين، وشن عمليات سيبرانية هجومية ودفاعية، واستنفاد جميع الخيارات المتاحة لاستخدام القوة العسكرية.

وعلى صعيد ردع التهديدات السيبرانية، يمكن القول إن وضع قوانين الجرائم السيبرانية هو خطوة كبرى نحو التصدي لمختلف التهديدات المحتملة؛ فقد بات لزامًا على كل دولة اتخاذ التدابير المعقولة والمناسبة لتأمين بنيتها المعلوماتية من خلال وضع تدابير قانونية لضمان أمن وفاعلية شبكات الاتصالات الدولية. وهذا يؤكد المسئولية الجماعية للدول عن الأمن السيبراني العالمي. ومن السبل المقترحة للردع، الذهاب إلى الظلام وإغلاق الشبكات كافّةً؛ فجميع النظم والشبكات التي تُشكل جزءًا من البنية التحتية للمعلومات الوطنية لا ترتبط بالضرورة بشبكات أوسع أو بالإنترنت؛ إذ يحاول هذا النهج حرمان العدو من الوصول إلى الأنظمة والشبكات القيمة التي تحوي بيانات مهمة قد يؤدي استهدافها إلى نتائج كارثية.

وختامًا، امتد الردع واتسعت مظلته لتطال الإرهاب والحروب الهجينة والتهديدات السيبرانية وغير ذلك من تهديدات على نحو استلزم تغيير استراتيجيات الردع وإعادة تطويعها لتناسب كل تهديد على حدة. وبوجه عام، يجب أن تتضمن استراتيجية الردع الناجعة عددًا من العناصر؛ يأتي في مقدمتها إنفاذ القوة، وفرض العقوبات، وتطوير ونشر قدرات دفاعية لإحباط أي هجوم محتمل، فضلًا عن إنشاء قوات متخصصة للمهمات السيبرانية، وتطوير وتعزيز البنية التحتية العسكرية والتجارية المهمة كي تصد أي هجوم محتمل، ناهيك عن تعزيز وتطوير الاستخبارات لاكتشاف هوية المهاجم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية